

المحور السابع : الصناعة والتنمية

Industry and Development

الصناعة والتنمية

Development Concept

مفهوم التنمية

يعني مصطلح التنمية تغير الأحوال نحو الأفضل لا بطريقة إرادية بل بوسائل وإجراءات مخطط لها سلفاً ، ويوضعها موضع التطبيق ، وتهدف بعمومها إلى إصلاح الواقع القائم نحو الأفضل ، سواء أحدث ذلك في مجال أو آخر من مجالات الحياة الإنسانية المختلفة. وللمختصين في هذه المجالات تضمن التنمية بمفهومها العام مضامين خاصة وبها يتسجم وتطلعاتهم في مجال اختصاصهم. فالاقتصادي قد يعبر عن التنمية باستقلال أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة الدخل القومي. وفي جوانب الاجتماع وتحولاته قد يكون للتنمية مضموناً يتمثل في إنجاز تحولات حضارية اجتماعية في نمط العيش وحالة التحضر وطبيعة العلاقات السائدة في المجتمع. وفي الصناعة يمكن التعبير عن التنمية بالقدره على إدخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير القطاع الصناعي بما يفرضه رفع إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، وترسيخ دورها في تحفيز الطاقات الإنتاجية في قطاعات الإنتاج المختلفة وزيادة التشابك فيما بينها. فالتنمية بهذا المفهوم هي عملية مخططة تهدف إلى تحسين الواقع القائم في مجال أو آخر من مجالات الحياة الإنسانية أو في مجمل أحوال المجتمع ، على أن تتضمن هذه العملية رؤية ووسائل محددة تتسجم مع خصوصية القطاعات المستهدفة بالتنمية.

Regional Development

التنمية الإقليمية

تتوزع مقومات النشاط الاقتصادي، والصناعي منه على وجه الخصوص بشكل غير متوازن بين البلدان، وبين أقاليم البلد الواحد، سواء من جهة تنوعها، أو من جهة مقدارها أو المتاح منها للاستثمار.

إن هذا التباين نتج عنه تباين مماثل في حجم النشاط الاقتصادي عامة ومنه النشاط الصناعي، خاصة عندما يكون هدف ذلك النشاط بالدرجة الأولى تحقيق أعلى مردود اقتصادي أي ربحية مجزية كما في الاقتصاديات الحرة وبالنتيجة ظهرت فوارق إقليمية في النشاط الصناعي نجمت عنها فوارق مماثلة في مستويات الدخل والتحضر وفي توزيع السكان وفرص العمل، وفي جوانب أخرى كثيرة.

الفوارق الحادة قادت إلى مشاكل اجتماعية وسياسية، اضطرت معها الحكومات سابقاً ولاحقاً إلى التدخل لمعالجة هذا الخلل من خلال التنمية الإقليمية.

تعرف التنمية الإقليمية بأنها شكل من أشكال التخطيط، تعتمد الإقليم كوحدة أساسية. ومع أن مفهوم الإقليم واسع ويسمح بتباين ما في وجهات النظر حول تعريفه، إلا إن قدراً مقبولاً من الاتفاق في الآراء حاصل حول معنونه في الأقل، فالإقليم الجغرافي جزء من سطح الأرض تبرز فيه خاصية جغرافية أو أكثر وتنتشر مساحته وشكله وخصائصه في ضوء انتشار وتوزيع تلك الخاصية الجغرافية⁽¹⁾ ويرى فيه آخر أنه مساحة تتكرر ضمنها ملامح مشتركة كنوع من الوحدة في تنوع⁽²⁾.

فيما يرى غيرهم بأن الإقليم هو منطقة تتميز بظاهرة أو مجموعة من ظواهر تضفي عليه صفة تميزه عما يجاوره، ويعني هذا أن لا مثيل له في جهة أخرى من العالم⁽³⁾. ويرى بعض الباحثون أن من الممكن أن تصنف الأقاليم

- (1). دسعدى محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية توجه تطبيق، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989، ص 32.
- (2). نورمان باي، الهدف والأسلوب في الدراسات الجغرافية، جريغرون، أعلام الجغرافية الحديثة، ترجمة دشاكر خصبالك، دار المعارف، بغداد، 1964، ص 21.
- (3). فريمان تاند، الجغرافيا في مائة عام، ترجمة دعبد العزيز طريح شرف، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، (لا يوجد تاريخ للنشر)، ص 13-18.

الجغرافية إلى: أقاليم طبيعية، أقاليم موارد طبيعية، أقاليم إنسانية، وأخرى إدارية، شكلية، خاصة، وظيفية، تخطيطية⁽¹⁾. غير أننا نشق مع الراي القائل بتقسيم الأقاليم على وجه العموم إلى قسمين رئيسين: الإقليم الجغرافي والإقليم التخطيطي. وبعد الإقليم جغرافياً عندما تكون له شخصية جغرافية مميزة تتماثل فيها أجزاءه بالاعتماد على صفة طبيعية أو أكثر كان يكون إقليماً عنائياً، أو نباتياً، أو جيولوجياً، أو إقليمياً بشرياً لتماثل أجزاءه بحالة معاملة للسكان كان يكون إقليمياً تجارياً، صناعياً، متروبوليتان، حضري، ريفي،... وقد يجمع بين هذه وتلك⁽²⁾.

أما الإقليم التخطيطي فيعتمد قراراً سياسياً أو إدارياً باعتبار محافظة ما أو مجموعة محافظات إقليمياً واحداً بهدف التخطيط لتنميته عندما يجد المعنيون مبررات كافية لهذا التحديد منها المجاورة وتداخل الأنشطة الاقتصادية وإمكانية الإفادة من موارد مشتركة.

وإذا كانت سمة الأقاليم الجغرافية هي التجانس في الظاهرة الجغرافية، فإن سمة الأقاليم التخطيطية هي الوظيفة Function، فخاصية الإقليم التخطيطي هي أداء وظيفة أو أكثر، وهكذا تكون الأقاليم الجغرافية ثابتة نسبياً Static فيما تكون الأقاليم التخطيطية متحركة وفاعلة Dynamic، وينبغي للإقليم التخطيطي أن يحتوي على حجم للثروات يكفي استثمارها لسد حاجة السكان في ذلك الإقليم، وأن يكون له حجم سكاني قادر على توفير قوة عمل على استثمار الثروات فيه⁽³⁾.

(1) دمعسن عبد المساحب المطفر، فلسفة علم المكان الجغرافيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص 129-130.

(2) انظر وقارن RP Misra, Regional Planning concept Pub Co., New Delhi, PP. 45-49 2002.

(3) دسعدني محمد صالح، مصدر سابق، ص 31.

إن التنمية الإقليمية هي حصيلة الجمع بين الجغرافية والتخطيط في حين أرضي قوامه الإقليم التخطيطي، وبهذا فهي رديف للتنمية الصناعية. والفارق بينهما أن التنمية الصناعية تؤكد على النشاط الصناعي مهتمة بالجانب القطاعي فيه Sectorial، في حين أن التنمية الإقليمية تؤكد على الحيز الجغرافي Geographic Space بعناصره الطبيعية والبشرية وتفاعل تلك العناصر مع المكان في الإقليم.

من جهة أخرى يتضح تقارب مفهوم التنمية الإقليمية مع التخطيط الإقليمي في المضمون، فكلاهما يتخذ من الإقليم مكاناً وتطور الحالة فيه هدفاً.

ظهرت الحاجة إلى التنمية الإقليمية بعد أن تفاقمت مشكلات النشاط الصناعي في الدول الأوروبية نتيجة توزعه التلقائي بين أقاليم للتركيز وأخرى للحاجة والإهموز، ثم بدأت أقاليم التركيز هي الأخرى تعاني من آثاره السلبية ومشكلاته والضغط السكاني. أما أقاليم الحاجة فتعاني من الهجرة الخارجية وانخفاض مستوى الدخل وضآلة فرص العمل... الخ.

كانت البداية في المملكة المتحدة في عشرينيات القرن الماضي وثلاثها فرنسا. ومع أن هذه الدول كانت ولا تزال تعتمد اقتصاد السوق، إلا أنها حكوماتها اضطرت إلى التدخل بوضع الخطط الكتيبة لإعادة التوازن بين أقاليمها في مجالات الاقتصاد والخدمات والتحضّر... ولقد جرى التأكيد على دور الصناعة وسيلة لإحداث التغير المنشود كونها الأكثر قدرة وسرعة على إحداثه، إلا أن هذا التدخل لم يفقل دور الأنشطة الاقتصادية والخدماتية الأخرى وخاصة الزراعة والثروة الحيوانية.

تهدف التنمية الإقليمية إلى تحقيق ما يأتي:-

أولاً، زيادة القدرات الإنتاجية وشم زيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى الدخل الفردي من خلال إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وفي مقدمتها مشاريع صناعية.



ثانياً، إحدات هجرة معاكسة أو على الأقل إيفاف أو الإبطاء من حدة الهجرة، والعمل على إحدات استقرار سكاني في أقاليم الحاجة تنعكس إيجابياً على إجمالي حالة السكان في البلد.

ثالثاً، خفض معدلات البطالة بإيجاد فرص عمل في قطاعات مختلفة.

رابعاً، رفع وتيرة ومستوى التحضر في أقاليم الحاجة سواء من خلال هيكل الاستيطان الحضري أو هيكل القوى العاملة أو تطوير مستوى التعليم ومؤسسته.

خامساً، تحقيق قدر أفضل من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أقاليم البلد عامة.

7-1. الشروط نجاح التنمية الإقليمية

ومن أجل ضمان نجاح التنمية الإقليمية وإنجازها قدرأ جيداً من الفاعلية لابد لها أن تتضمن وتراعي الجوانب الآتية:

أولاً: اختيار شروعات الصناعة المناسبة للإقليم والتي تتوفر لها تنوع ومقدار وأخر من المدخلات المحلية، وضمان الاختيار المناسب لمواقعها.

ثانياً: أن لا يقتصر إنتاج هذه الصناعات على سد حاجة السكان المحليين، إنما أيضاً توفير فائض للتصدير إلى أقاليم أخرى أو للخارج.

ثالثاً: عدم إغفال دور القطاعات المختلفة في عملية التنمية مثل الزراعة والصحة والتعليم والبنى الارتكازية، فهذه لابد من تطورها إلى مستوى تتوافق فيه مع بعضها، وإن أي تخلف في أحدها سينعكس سلباً على مفهوم عملية التنمية في الإقليم.

رابعاً: ضرورة زيادة قدرة التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية بتوجيه النشاط الصناعي لخدمة هذه القطاعات والإفادة منها أيضاً، بتوفير المعدات والأجهزة التي تحتاجها هذه القطاعات، وفي نفس الوقت استثمار ما تقدمه من مدخلات وتسهيلات.

خامساً: ضمان مشاركة السكان المحليين، واستيعاب تطلعاتهم في عملية التنمية وفي جميع مراحلها بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ.

سادساً: تهيئة الكوادر واستثمار المناخ منها وقدراتها، وهذا ينطبق على مستوى المؤسسات المعنية بالتنمية أيضاً.

سابعاً: ويتطلب نجاح التنمية الإقليمية إصدار تشريعات وقوانين تتناسب وتتسق مع جهود التنمية وتخدمها وتيسر تنفيذ برامجها.

ثامناً: التطابق بين الخطط الإقليمية والخطط التومية، فالخطة القومية تقسم أو تشتق منها خطط تنمية الأقاليم⁽¹⁾.

تاسعاً: استيعاب المشاكل وتحديد الأهداف على المستوى القومي والإقليمي ووضع خطط لأبعاد زمنية مختلفة لمعالجة المشاكل.

إن التنمية الإقليمية لا تعني إزالة الفوارق بين أقاليم البلد ومساواتها لأن هذه مهمة عسيرة وقد تكون مستحيلة المثال، إنما تعني تقليل حدة تلك الفوارق بزيادة فاعلية ونشاط الأقاليم المتخلفة إلى أقصى درجة ممكنة بالاستثمار الفعال والكفوء للإمكانات المتاحة في أقاليم الحاجة الطبيعية كانت أو سكانية أو اقتصادية. إن التوازن لا يحصل بإيقاف عملية التنمية في أقاليم الغنى ولكن ربما يكبح جماحها مقابل تسريع خطى التنمية في أقاليم الحاجة.

ومما يجدر ذكره أن التنمية الإقليمية قد يتطلب أمر تحقيقها زمناً طويلاً ولا يتوقع نتائج حاسمة فيها خلال مرحلة زمنية قصيرة.

وهي مجموعة الأهداف التي تحدد لإنجازها خلال مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني معين، والمرحلة هذه قد تكون قريبة أو متوسطة أو بعيدة، فيما

(1). R.p. Misra, OP.Cit, P. 17.

يمكن أن يكون الحيز المكاني محلياً أو إقليمياً أو وطنياً⁽¹⁾. وهناك شبه إجماع على تقسيم هذه الستراتيجيات إلى:-

أولاً: ستراتيجية التنمية المتوازنة

ويهدأها توزع الاستثمارات وخاصة منها مكانياً بين الأقاليم بشكل أقرب إلى تحقيق مبدأ العدالة في التوزيع، أي دون تركيزها في إقليم دون آخر بهدف تقليل الفوارق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمرائي، وفي مستويات الدخل، سواء بين أجزاء الإقليم الواحد أو بين أقاليم البلد الواحد⁽²⁾.

وقد يعتبر عن هذه النظرية باصطلاح الدفعة الكبيرة Big Push كما أسماها Roden عام 1943 لأنها لا بد أن تكون على شكل استثمارات صناعية ضخمة لضمان نجاحها في تجاوز العقبات الاقتصادية⁽³⁾. إن ضخ استثمارات ضخمة في مناطق غير مهيأة لها أصلاً يرفع من كلفة الاستثمار ويخفض من مردوداته الاقتصادية Economic Revenues على المدى القصير، فلا بد من تخصيص مبالغ كبيرة من هذه الاستثمارات لتطوير البنى الارتكازية وتهيئة الأرضية لاستيعاب عمليات اقتصادية كبيرة، ولا بد من القبول بمعدلات نمو متواضعة في المراحل الأولى لعملية التنمية.

تعتمد التنمية الإقليمية المتوازنة على ستراتيجية توجيه أو نقل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة نحو المناطق الفقيرة التي تتصف بقلة الضغط على الموارد فيها وبكونها أقاليم طاردة للسكان. إن من شأن تشجيع المستثمرين الجدد

(1) دسعدى محمد صالح، مصدر سابق، ص 163.

(2) G.Meier, Leading Issues In Economic Development Studies In International Poverty, 2nd.Pr., O.V.Pub., New York, 1970, P. 392.

(3) دحسن محمود علي الحديشي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافيا العربي، العددان 2، 3 تموز 1995، ص ص 232-261.



بالتوجه نحو الأقاليم الفقيرة توفير فرص عمل جديدة ورفع مستويات الدخل والتشامط، ما يمثل منفعة اقتصادية. أما المنافع الاجتماعية فتتمثل بتقليص معدلات الهجرة وخفض معدلات البطالة وتحسين الحياة الاجتماعية، فضلاً عن التطور المتوقع في مجالات التدريب والتأهيل وفي السكن والتحصير وفي نمط الحياة العامة⁽¹⁾.

وبالرغم من الجوانب الإيجابية لهذه الاستراتيجية إلا أن هنالك بعض المآخذ عليها من بينها تدني الكفاءة الإنتاجية للعاملين في المناطق الفقيرة التي تتصف بقلّة مهارتها قياساً بالعاملين في الأقاليم المتطورة، ومنها أيضاً تحديد المواقع الصناعية، مما يسبب خللاً في العائد الاقتصادي لعملية التنمية، كما أن رأس المال المستثمر غالباً ما يأتي من خارج المنطقة، وقد تعود عوائد الاستثمار ثانية خارج الإقليم فيكون تأثير التنمية محدوداً داخله.

ثانياً: استراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة

تتجه استراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محددة بدلاً من توزيعها مكانياً على مناطق واسعة. ولهذا الغرض تختار مراكز نمو إما أن تكون طبيعية أي موجودة وقائمة فعلاً أو أن يتم إنشاؤها لهذا الغرض فتعد نقاط نمو اصطناعية بتوفير مستلزمات النمو فيها من بنى ارتكازية وخدمات تتطلبها عملية التنمية المنشودة. تهدي هذه الاستراتيجية بنظرية أقطاب النمو Growth Pole Theory التي جاء بها الفرنسي Peroux عام 1950، والذي اعتقد بأن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة ويوهت واحد، بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنمية وبكثافات مختلفة وتباين في انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المنطقة أو الإقليم⁽²⁾.

(1) محمد جواد شبح، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير

مقدمة إلى مجلس كلية الآداب-جامعة الكوفة، 2007، غير منشورة، ص 18.

(2) جون مكلاسون، مصدر سابق، ص 20-21.

ويمكن في ضوء هذه المنهجية تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية لها
مضامين اقتصادية من جهة وبيعد جغرافياً مكثفان من جهة أخرى⁽¹⁾ وهي:

أولاً: الأثر الاقتصادي للصناعة على اقتصاد الإقليم بتأثير رؤوس الأموال
الكثيرة التي تستثمر في الصناعة وبما تحدثه من خلق فرص عمل
واسعة ومطلب على مدخلات الصناعة واقتصادية أخرى.

ثانياً: أثر الصناعة في استقطاب الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى
سواء من داخل الإقليم أو خارجه.

ثالثاً: أثر الصناعة الكبير في نشر تأثيراتها الاجتماعية والخدمية على
مستوى أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بمكان توضعها.

وبهذا فإن عملية التنمية تتحقق بفعل الاستقطاب Polarization من جهة
وقوى الانتشار Devison من جهة أخرى التي تحدثها الصناعة في محيطها فهي
أي الصناعة تجتذب رؤوس أموال وقوى عمل وعوامل إنتاج أخرى وتحفزها في
مراكز النمو، وينتج عن تفاعلها وهورات اقتصادية تبدأ بالانتشار بعد مدة
ويشكل تدريجياً على المحيط المجاور وتمثل بشعار التنمية الاقتصادية أولاً ثم
الاجتماعية والحضارية. إلا أن نشر هذه الثمار على المناطق المجاورة يعتمد على
عدد أقطاب أو مراكز النمو ووجود المناخ الصناعي الملائم وحجم الموارد المتاحة
والمستثمرة⁽²⁾.

وتعتمد فاعلية قطب النمو أو مركزه في التأثير إيجابياً وتحفيز التنمية
الإقليمية على الاختيار الصحيح لعامل الموقع وثم الفرع الصناعي المناسب الذي

(1) سعدي محمد صالح، مصدر سابق، ص 185.

(2) عابد جسام طعمة الجنابي، تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم

استعمالات الأرض، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي

جامعة بغداد، 1999، غير منشورة، ص 55.

تتوفر له موارد محلية، وعلى خلق الظروف المناسبة لعملية التنمية من جهة جوانب الخدمات وحتى قطاعات السكن ومشاركتهم في صنع القرار.

أثر الصناعة في التنمية الإقليمية

Industrial Impact on Regional Development

تحاول الجهات المعنية بإدارة عمليات التنمية الوصول إلى أكثر الوسائل نفعاً وفاعلية، واقتصاداً في الوقت والجهد لإنجاز هذه العمليات، ولقد اتضح مع مرور الوقت أن الصناعة هي العنصر الحاسم في ذلك، لقدرتها على إحداث تغييرات هيكلية وقطاعية في الاقتصاد الإقليمي، وتغييرات مماثلة بفروع الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأخرى مما يعتبر أمراً أساسياً في تحقيق أهدافها وتوجهات التنمية الإقليمية⁽¹⁾.

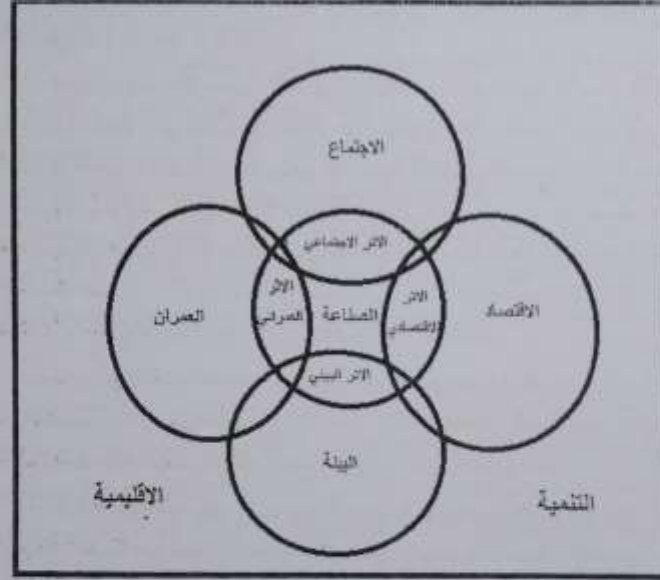
وتطراً للتداخل والتشابك بين الصناعة من جهة وقطاعات الاقتصاد والخدمات من جهة أخرى، وبين هذه القطاعات ذاتها من جهة ثانية، فقد تعددت أوجه تأثير الصناعة في التنمية الإقليمية (لاحظ الشكل 1.7)، ومنه يتضح أن للصناعة أبعاداً في التأثير تتجاوز البعد القطاعي إلى البعد المكاني والتنموي والبيئي، فضلاً عن أن في مجمله إيجابي المنحى، غير أنه قد يبرز آثاراً سلبية أيضاً.

وفيما يأتي عرض لأهم تلك الجوانب:-

(1) دحسن محمود الحديدي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، بغداد، 1995، ص 102

شكل 1.7

أثر الصناعة في التنمية الإقليمية



أولاً: الأثر الاقتصادي Economic Impact

تميز الصناعة بقدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي ودفعه الى الأمام بشكل متسارع من خلال التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج الصناعي والاقتصادي عامة، فهي تتسبب في تغيير الأساليب المستخدمة في الإنتاج وتنويعها، وشم رفع معدلات الإنتاج الصناعي والزراعي وفي قطاعات النقل والتجارة.

إن تشابك القطاعات الصناعية مع بعضها، ومع قطاعات الاقتصاد الأخرى يهيئ إمكانية كبيرة لتوليد تدفقات تنشر ثمار التنمية نحو فروع الصناعة ذاتها أولاً وشم قطاعات الاقتصاد أيضاً، فتتسع دائرة الاستثمار وحركة المدخلات

والمخرجات مما يجعل الاقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعاً وتكاملاً هذه الديناميكية سرعان ما تتضح آثارها الإيجابية في حجم الإنتاج وفي تنوعه وشم الدخل الإقليمي والفردي، فتتحرك عوامل السوق ويزداد الطلب على الإنتاج وتتراكم ثمار التنمية الاقتصادية.

ومن الجوانب الإيجابية الأخرى المترتبة على ذلك تقوية الأسس الاقتصادية وتنوعها مما يقلل من عملية الاستيراد عن طريق إحلال منتجات صناعية وزراعية محلية بدلاً من الاستيراد، وقد ينحو الاقتصاد الإقليمي باتجاه تقليل الاعتماد على الخارج وربما نحو نوع من الاكتفاء الذاتي النسبي. وإذا ما استمرت عجلة الاقتصاد الإقليمي في التصاعد فسيكون ذلك مدعاة لدفع الأنشطة الاقتصادية الأساسية للتطور والبروز، تلك الأنشطة التي تجلب للإقليم دخلاً من خارجه فتعد المصدر الأكثر أهمية لزيادة دخل الإقليم وثراء سكانه.

وسيكون للصناعة تأثير إيجابي آخر يتضح بدورها في إعادة توزيع الدخل بين المستفيدين من حركة فروع الاقتصاد كافة لكثرة المستفيدين من عمليات الإنفاق وحركة عوامل الإنتاج الصناعي والزراعي والنقل والتجارة.

ولا بد من الوقوف عند دور الصناعة في تحقيق قدر جيد من القيمة المضافة، فهذا هو أحد الأهداف الأساسية للصناعة، سواء أكانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص، على حد سواء. إن هذه العوائد لا بد أن تؤدي بطريقة أو أخرى إلى زيادة الدخل العام والفردي سواء داخل الإقليم أو على مستوى الدولة. ومن المهم وضع صيغة مقبولة للكيفية التي يتم فيها التصرف بالقيمة المضافة بين الإقليم والمركز أو بين الدولة أو المستثمر الخارجي، فلا بد أن يتال الإقليم نصيباً من فائض عمليات الإنتاج يتفق داخل الإقليم إذا كانت ملكية وسائل الإنتاج الصناعي مملوكة للدولة، كما لا بد أيضاً أن تتال الدولة نصيباً مقبولاً منه إذا كان المستثمر خارجياً، فليس من العدل تحويل هذه الفوائض بحملتها خارج الإقليم أو الدولة.

ثانياً: الأثر الاجتماعي Social Impact

يبدأ الأثر الاجتماعي للصناعة بتوفير فرص العمل للعاملين، وقد يتطلب الأمر إعادة تأهيلهم وإدخالهم دورات تدريبية لإدماجهم بالعملية الإنتاجية فيحصل تغيير في هيكل العمالة وفي توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية.

وإذا كان عمل المرأة محدوداً عامة في بعض المهن كالتجارة والنقل وسواها فإن النشاط الصناعي يفتح باباً واسعة لعمل المرأة فيه وخاصة بعض فروعها كالصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، بل أن فروعاً منها ما تخصصت به النساء وتوجد فيه سواء بعمليات الإنتاج أو إدارتها. وكما تضم مراحل الإنتاج والتسويق والإدارة كنادراً نسبياً في شتى فروع الصناعة الأخرى إن استيعاب النساء وتشغيلها يعني تفعيل دور المرأة بحياة المجتمع، وإسهامها الفاعل بتطوره اقتصادياً واجتماعياً.

أما تأهيل قوة العمل بدورات تدريبية وتشجيعهم على التحصيل العلمي النظري أو التقني، وتعاملهم مع الجديد من التقنيات الصناعية فإنه ينعكس إيجابياً على السلوك الاجتماعي للعاملين وأفعالهم الفردية والجماعية، وترسخ قيم اجتماعية جديدة مثل الانضباط والمسؤولية وانضباع الفرد وتهذيب سلوكه لصالح الجماعة مما يعني تغيراً إيجابياً في العلاقات الاجتماعية وظهور التنظيمات الاجتماعية وترسيخ دورها في الحياة العامة للسكان.

ومن الممكن تتبع آثار واضحة للصناعة على مستوى الأسرة، فإن كانت متعددة وكبيرة، فإنها ومع انخراط بعض أفرادها في العمل وخاصة في الصناعة فإنها سرعان ما تتشطر وتتحول إلى مجموعة أسر مستقلة سواء بتوفير السكن التعاوني أو الفردي للعاملين، ومن المؤكد أن علاقات عائلية وقيماً جديدة تتبلور داخل العائلة باكتساب سلوك وقيم جديدة من العمل ينقلها العاملون من مجال عملهم إلى سكنهم، وترسخ السلوك الحضري تدريجياً ويتحول لاحقاً من تغيير في السلوك الشخصي إلى قيم جديدة للثقافة والتحضر على مستوى المجتمع.

من جهة أخرى تتميز الصناعة بأثرها الإيجابي في إعادة توزيع السكان بين مناطق فيضهم وقلتهم عندما توجه عمليات التصنيع باستيعاب مبدأ العدالة الاجتماعية في خططها، وقد تحصل بناءً على ذلك إعادة لتراتب المستقرات وإحداث نوع من التوازن النسبي تتخفف فيه حدة هيمنة مدينة ما وطفانها على باقي المستقرات، مما يعني تطور الخدمات الصحية والتعليمية والأسواق والترفيهية ونحوها في المستقرات الأصغر حجماً وعدم استقرار المدن المهيمنة على منافعها.

إن آثار الصناعة قد لا تبدو إيجابية دائماً، فقد ترافق إيجابياتها سلبيات بذات الوقت منها ما يتعلق بتزايد ظاهرة هجرة الشباب وخاصة من الريف وإفراغه من شبابه القادرين على العمل والإنجاب والأكثر قدرة على تغيير العادات والتقاليد، فيتراجع الريف في نسب النمو وفي التحضر وفي الدخول، وتراجع الزراعة والسكن فيه ويتحول إلى مناطق للطرد السكاني خاوية لا روح فيها. وبالمقابل يزداد الطلب على خدمات السكن والصحة والتعليم والنقل والترفيه في مناطق الجذب الصناعي لقوة العمل فتتراجع هذه الخدمات في كفايتها وترتفع تكلفة الحصول عليها.

ومن المتوقع تراجع ظاهر في حميمية العلاقات الاجتماعية وصدقتها بين المهاجرين في أماكن تجمعهم الجديدة، فتضعف الروابط الأسرية القديمة وقد تنتشر بعض الظواهر السيئة بينهم، خاصة عند إغفال الجوانب الاجتماعية في حياة السكان في المناطق الجديدة.

ثالثاً: الأثر العمراني Building Impact

يرافق مشاريع الصناعة عادة وقد يليها إنشاء أحياء سكنية جديدة لسكن العاملين، وقد تتوسع أحياء قائمة لذات السبب، وتظهر الحاجة لتوفير الخدمات الأساسية لهذه الأحياء، ومن المهم عدم إغفال تأثير فرض العمل وزيادة الدخول ونمو حركة الزراعة والنقل والتجارة الناجمة عن النشاط الصناعي والتي تصب هي الأخرى باتجاه تحفيز حركة الإعمار والتوسع الحضري ونمو المدن المستفيدة من قيام النشاط الصناعي فيها أو إلى جوارها.

وسواء حصل هذا التوسع الحضري بصورة مجمعات سكنية للعاملين
كبيرة أو صغيرة، أو عندما تكون مشاريع الصناعة قريبة من المدن القائمة
فتتوسع الأحياء لاستيعاب القادمين الجدد فيها، فإن التوسع السكاني الحاصل
يقود إلى تطور وظهور استعمالات أخرى للنقل والترفيه والتعليم والتجارة فتتوسع
قوى العرض والطلب في الإقليم، وقد تظهر فرص عمل جديدة بقطاعات أخرى.

ويمثل تطور النقل أحد الأوجه الأخرى البارزة الناتجة عن مشاريع الصناعة،
فحركة المدخلات والمخرجات تتطلب طرقاً ووسائل وربما أنماطاً جديدة للنقل
قد تسبق أو تلازم وتلي إقامة مشاريع الصناعة، ولا تقتصر الإفادة منها على
الصناعة بل وعموم السكان في الإقليم وربما في خارجه، ومعلوم أن إقامة
شبهكات نقل مكثفة في امتداداتها وتسهيلاتنا تحفز إلى حد كبير عملية إعادة
توزيع السكان والاستثمارات والنشاط الاقتصادي.

إن التوسع الحضري الذي ينجم عن الصناعة في مجالات الإسكان والنقل
قد يبرز آثار سلبية أيضاً على السكان، فارتفاع الطلب على استعمالات أرض
معيّنة يؤدي إلى تراجع استعمالات أخرى وقد تظهر أحياء متدهورة في المراكز
الحضرية القديمة، وربما أيضاً تقوم أحياء للفقراء عند ضواحي المدن، مما
يعكس خللاً في بنية وطوائف وتوزيع استعمالات الأرض الحضرية في مدن
الصناعة أو المتأثرة بها.

رابعاً: الأثر البيئي Environment Impact

يفرز النشاط الصناعي تأثيرات سلبية عديدة على بيئة الإنسان وهي ما
يعرف بالتلوث البيئي Environment Pollution، فالمصانع ينبعث عن بعضها
أبخرة وغازات وأتربة ورياح وسوائل، إضافة لمواد صلبة ودهون وأحماض وحوامض،
وتصدر مصانع أخرى ضجيجاً وضوضاء. وهذه الانبعاثات تأثيرات سلبية على حياة

الإنسان والحيوان ينبغي الحد منها أو تقليل أثارها الضارة إلى الحد الأدنى للحفاظ على بيئة سليمة من المخاطر المختلفة^(*).

خاصةً: أثر الصناعة على الهيكل المكاني

Industrial Impact on The Spatial Framework

يعتبر المصنوع أهمية بالغة في الدراسات الجغرافية، فهو يدخل كعنصر أساسي ضمن فلسفة العلم بشكله العام، بل أن علم الجغرافيا قد يوصف بأنه علم المصنوع والمصنوع في الجغرافيا لا يقتصر على المساحة الأرضية، فبالإضافة إلى ما في المصنوع من ظواهر، وموقع ومسافة، فهو بهذا يشتغل على عناصر ثابتة وأخرى متغيرة، ومن الخطأ النظر إليه من زاوية واحدة، كما أن الأشياء في المصنوع تتفاعل فيما بينها فتحدث تنظيمًا خاصًا يعطي للمصنوع خصوصيته التي قد تتكرر في بعض أو أغلب خصائصها في مصنوع ما، أو أنها لا تتكرر البتة. إن تفاعل الأشياء مع المصنوع، وفيما بينها تحت ظروف المصنوع وفي ظرف الزمان أيضاً هو الذي يعكسها الانتظام المنفرد في الغالب، وبقينا أن أي تغيير يطرأ في أحد عناصر هذا التكوين لا بد أن ينعكس بطريقة ما على الانتظام، فالأشياء في الجغرافيا هي التي ترتبط مع بعضها ومع المصنوع بروابط علوية أو سببية فوجود ظاهرة يتسبب بوجود أخرى، أو أنه ارتباط إيجابي أو سلبي، قوي أو ضعيف لكنه ليس ارتباطاً وجودياً.

يسعى الإنسان جاهداً لتغيير صفة المصنوع نحو الأحسن من وجهة أو أخرى: الطبيعية، السكانية، أو الاقتصاد، أو البيئة لتكن أي تغيير في أحدها يقود حتماً إلى تغييرات متلاحقة ومتتابعة بعناصر المصنوع ومن ثم يهيكل المصنوع بشكله العام، ولا بد من استشراف وتعب هذه التأثيرات ونتائجها سلبية أو إيجابية.

من هنا يأتي دور الصناعة ليس من خلال تأثيراتها المنفردة والمباشرة على اقتصاد الإقليم، أو أحواله الاجتماعية، والعمرانية، أو على بيئته الطبيعية، إنما

(*) أهمية الموضوع تنفر له مبحثاً خاصاً في فصل لاحق